



UNITED NATIONS

OCT 0 1980

Distr.
LIMITED

A/C.2/35/L.33
29 October 1980
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

اللجنة الثانية

البند ٦١ (ج) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

التجارة والتنمية

أوفندا ، بوتان ، بوليفيا ، تشاد ، جمهورية أفريقيا
الوسطى ، زامبيا ، نيبال : مشروع قرار

تدابير خاصة تتعلق بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها
البلدان النامية غير الساحلية

ان الجمعية العامة ،

ان تكرر تأكيد التدابير المحددة التي تتعلق بالحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية
غير الساحلية المنصوص عليها في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د - ٣) المؤرخ
في ١١ أيار/مايو ١٩٧٢ (١) ، و٦٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ (٢) ، و١٢٣ (د - ٥)
المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٦ (٣) ،

- (١) انظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الثالثة ، المجلد
الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ، ألف .
- (٢) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم
المتحدة ، رقم المبيع A.76.II.D.10 والتسوية) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .
- (٣) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات
الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وان تشير الى أحكام قراراتها ١٥٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ و ٣٢٠/
١٩١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٥٠/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /
ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٩٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وسائر القرارات ذات
الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية
فيير الساحلية ،

وان تضع في اعتبارها مختلف القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة وهيئاتها ذات
الصلة والوكالات المتخصصة ، والتي تشدد على اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لصالح البلدان النامية
فيير الساحلية ،

وان تترف بأن عدم وجود منفذ في أراضيها الى البحر يفرض قيودا خطيرة على تنميتها
الاجتماعية - الاقتصادية ، ويزيد من تفاقم الوضع موقعها النائي وعزلتها عن الأسواق المالية والكلفة
المرتفعة للمرور العابر والنقل وإعادة الشحن ،

وان تلاحظ مع القلق أن ما اتخذ حتى الآن من تدابير لصالح البلدان النامية فيير الساحلية
وما قدم لها من مساعدة يقصر كثيرا عن تلبية احتياجاتها ،

١ - تؤكد من جديد حق البلدان النامية فيير الساحلية في حرية الوصول الى البحر
ومنه ، وحققها في حرية المرور العابر ؛

٢ - تناشد جميع البلدان والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تقوم ، على سبيل
الاستمجال والأولوية ، بتنفيذ التدابير المحددة التي تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها
البلدان النامية فيير الساحلية والواردة في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د - ٣)
و ٩٨ (د - ٤) و ١٢٣ (د - ٥) وسائر القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ؛

٣ - تحث كل البلدان المانحة ، ومن هي في وضع يتيح لها القيام بذلك ، والمنظمات
الدولية المعنية ، على تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة وكبيرة الى البلدان النامية فيير الساحلية
في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وتحسين الهياكل الأساسية للنقل والمرور العابر ومرافقها لديها؛

٤ - تحث أيضا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتمردة الأطراف والثنائية على
رفع التدفق الصافي من الموارد الى البلدان النامية فيير الساحلية لمعادلة ما يتركه موقعها الجغرافي
فيير المواتي من آثار سلبية على جهودها في التنمية الاقتصادية ؛

٥ - تدعو بلدان المرور العابر الى أن تتعاون تعاونا فعالا مع البلدان النامية فيير
الساحلية في توفير خطط النقل وتشجيع الاضطلاع بمشاريع مشتركة أخرى في ميدان النقل على
الأمم المتحدة الاقليمي ودون الاقليمي والثنائي ؛

٦ - تشني على برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،
ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ، لما قدمته من عمل ومساعدة الى البلدان النامية فيير الساحلية ؛

- ٧ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الانساني والمؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة الى اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة لزيادة تخصيص موارد للبلدان النامية فير الساحلية زيادة كبيرة ؛
- ٨ - تدعو كذلك المجتمع الدولي الى أن يدعم ماليا بلدان المرور المايبر النامية وابلدان النامية فير الساحلية المهمة بالأمر لانشاء طرق بديلة مؤدية الى البحر ؛
- ٩ - توصي بالقيام بأنشطة مستمرة ومكثفة فيما يتعلق باجراء دراسات وتنفيذ تدابير خاصة وبرامج عمل لصالح البلدان النامية فير الساحلية ، بما في ذلك ما يتم منها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فضلا عما تسوخي في اطار برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجان الاقليمية ، والبرامج والأنشطة الأخرى على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .
